مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التجربة السياسية اليابانية والاستفادة منها عراقياً
اسم الكاتب: أ.م.د. نغم نذير شكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7203
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 14:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التجربة السياسية اليابانية والاستفادة منها عراقياً

أ.م. د. نغم نذير شكر(*)
Nagham natheer@yahoo.com

الملخص:

ان مـا حققـه الشـعب اليابـاني فـي نهضـته المعاصـرة وتجربتـه التكنولوجية تدعو الشعب العربي وشعوب الشرق الاوسط الاخرى الى التامل ودراسة هذه التجربة الفريدة لاستنباط الدروس وفهم اسباب نجاح اليابانيين واخفاق دولا اخرى في تجاربها النهضوية. واذا كان الاحتلال قد شكل عاملا مستفزا للشعب الياباني الذي لم يجرب الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية، بل ان اليابان نفسها كانت دولة استعمارية احتلت اجزاءا من دول اسيوية اخرى، فان الشعب الياباني تحدى الاحتلال الامريكي بنفس وسائله التكنولوجية، وتحولت هذه الدولة الاسيوية الى مركز متقدم للتكنولوجيا في اسيا والعالم، منافسا وبجدارة للتكنولوجيا الامريكية .

"المقدمة"

ابتداءا، تحتل اليابان مركزا متميزا على المستويين الاسيوي والعالمي، فهي ضمن مجموعة الدول الصناعية الثماني التي تنسق سياساتها لاستقرار الاقتصاد العالمي.

النظام السياسي السائد في اليابان هو نظام برلماني والمبادئ الاساسية التي يستند اليها هذا النظام قد تضمنها الدستور الياباني لعام ١٩٤٧. وفي الواقع ان اليابان قد بدات اولى خطواتها نحوالديمقراطية باصدار دستور الميجي عام ١٨٨٩، وقد كان ذلك بسبب تاثر اليابان في نهاية القرن التاسع عشر بتجارب عدد من الدول الاوروبية ولا سيما التجربة البروسية.

(*)مركز الدراسات الستراتيجة والدولية، جامعة بغداد.

ولما كانت اوروبا في تلك الفترة في اوج عصرها الليبرالي، فقد كان النموذج الديمقراطي الليبرالي هو ما اختارته اليابان، الامر الذي دفعها الى اقتباس العديد من المفاهيم القانونية والسياسية والبيروقراطية من النموذج البروسي، بما في ذلك اعداد الدستور الاول لليابان وهو دستور الميجي لعام ١٨٨٩.

وعلى الرغم من ذلك، فان بناء النظام الديمقراطي ظل غير مكتمل حتى جاءت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية واحتلال قوات الحلفاء لها، وتم فرض نظام سياسي جديد يستند الى الديمقراطية البرلمانية القائمة على تعدد الاحزاب السياسية وتنوع الاراء والاتجاهات السياسية. ونجحت اليابان في حينها في اقامة نظام ديمقراطي برلماني بخصائص يابانية الامر الذي جعل تجربتها الديمقراطية تتميز بخصوصيتها وتفردها عن التجارب الاخرى المماثلة التي ارادت لها الولايات المتحدة والغرب عموما.

بينما نجد ان بعض الدول النامية ومن ضمنها العراق على رغم ما لديها من ثروات بشرية وطبيعية كبيرة لكنها غير قادرة على استثمارها وتعيش اوضاع اقتصادية واجتماعية غير متطورة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا:

ما هي مرتكزات التجربة اليابانية ومن اي منها يمكن ان يكون منطلق العراق للاستفادة من تلك التجربة بهدف النهوض والتطور سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا؟

لذلك تنطلق فرضية البحث من ما يلي:

(استطاعت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ان تنهض ، وان تحقق تجربة تحديث سياسي جعلها تشهد تبدلات جذرية على عدة اصعدة، فكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة الحديثة سياسيا بل وحتى اقتصاديا واجتماعيا لان عملية دراسات النظام تتناول جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الثقافية، لغرض بناء نظام سياسي جديد في العراق يقوم على ممارسة السلطة بشكل سليم من خلال موقع المواطنة والعمل المؤسساتي السلمي الذي يجعل من خدمة المجتمع وتحقيق مصالحه والمطالبة بحقوقه فضلا عن ادوار انسانية اخرى، هدفا ساميا في اطار النظم والقوانين المتفق عليها).

ويقوم البحث على محورين اساسيين:

المحور الاول بعنوان: تجربة التحديث السياسي بين القيم التقليدية والديمقراطية البرلمانية.

اما المحور الثاني بعنوان: الاستفادة من النموذج الياباني النظمي عربيا وعراقيا بشكل خاص.

المحور الاول: تجربة التحديث السياسي بين القيم التقليدية والديمقراطية البرلمانية:

((على الرغم من الدور المهم الذي لعبته سلطات الاحتلال الامريكي في فرض نظام ديمقراطي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، الا ان عملية التطور الديمقراطي في اليابان تعود الى ما قبل ذلك التاريخ، وتحديدا الى الربع الاخير من القرن التاسع عشر مع قيام حكومة ميجي بالغاء النظام الاقطاعي في عام ١٨٦٨ وتاسيس نظام مركزي وانشاء جهاز بيروقراطي قومي واستحداث نظم قومية للضرائب والخدمة العسكرية والعملة والتعليم والغاء الامتيازات الاجتماعية والاقطاعية لطبقة الساموراي. والملاحظة المهمة، ان التحول الى النظام الامبراطوري المركزي لم يستتبعه تطور نظام سياسي شمولي او سلطوي مطلق فقد ارتبط بعملية اصلاح سياسي ودستوري مماثلة، بلغت اوجها مع صدور دستور في عام ١٨٩٠ والذي ظل قائما حتى صدور دستور ١٩٤٧. وقد حمل هذا الدستور الكثير من الملامح الليبرالية. فقد تميزت العلاقة بين السلطات السياسية (الدايت، المؤسسة العسكرية، المجلس الاستشاري، المحكمة العليا وغيرها من المؤسسات السياسية) والتي عملت تحت الادارة المباشرة للامبراطور، بقدر كبير من الضبط والتوازن المتبادل. ولم يستطع أي منها السيطرة على النظام السياسي حتى بداية عقد الثلاثينات، فقد تمتع كل من مجلس النواب ومجلس النبلاء بدرجة كبيرة من الاستقلالية فيما بينهما ، كما تمتع المجلس الاستشاري، الذي يتم تعيين اعضاءه مباشرة بواسطة السلطة التنفيذية بسلطة مراجعة التشريعات المتعلقة بالقضايا الدستورية والمعاهدات الخارجية. ايضا، فقد تميزت العلاقة بين الجيش والقوات البحرية بدرجة كبيرة من الاستقلالية المتبادلة والتبعية المباشرة للامبراطور وليس لرئيس الوزراء. بمعنى اخر، فانه على الرغم من سيطرة النظام الامبراطوري المركزي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الا ان الحكومة اليابانية قد تميزت بدرجة كبيرة من التعددية من ناحية والتوازن المتبادل بين مؤسساتها من ناحية اخرى[١].))

الا ان النزعـة العسـكرية للامبرياليـة اليابانيـة منـذ مطلـع القـرن العشرين ضربت كل الاتجاهات الديمقراطية في اليابان وامتد القمع ليطول الاف الـديمقراطيين اليابـانيين طـوال فتـرة مـا بـين الحـربين العـالميتين حتـى سقوط اليابان تحت الاحتلال الامريكي والاعلان عن دستور ياباني جديد اكثر ديمقراطية من الدستور. ومع الاعلان عن دستور اليابان في عام ١٩٤٦، بضغط مباشر من الادارة الامريكية، بدات مرحلة جديدة في تاريخ اليابان ما زالت مستمرة حتى الان، عرفت خلالها نهضة ثانية ذات منحى ديمقراطي بحت بعد ان جرد اليابانيون من كامل قدراتهم العسكرية. وهي نهضة منزوعة السلاح دون شك. لكنها قدمت تجربة رائدة في التحديث اكثر عمقا من سابقتها في جميع المجالات، واكثر اشعاعا على المستوى الكوني، فقد تحولت اليابان الى عملاق اقتصادي يمتلك قدرات تكنولوجية وعلمية بالغة التطور[٢].

ولقد كان للقيادات البيروقراطية دور بارز، حيث اوكلت المسؤولية العليا لعملية قيادة وتوجيه اكتساب المعرفة الى صفوة المسؤولين اليابانيين بـالوزارات المختلفـة والـذين يتولـون بانفسـهم تحليـل المعلومـات باسـتمرار وتقريـر مـا ينبغي جمعـه مـن معلومـات اضـافية ولـيس المطلـوب مـن اولئـك الخبراء ان يكونوا فقط على علم بتلك التطورات بشكل عام ولكن عليهم ان يبحثوا ايضا عن امثلة يمكن لليابان ان تفيد منها وتضاهيها[٣].

ان ما ميز تجربة اليابان هو تفكيكها للاليات الغربية واقلمتها لها محليا وهذا جعلها تجمع بين التمسك بعزم وصبر باستراتيجية طويلة الامد مع القيام بتعديلات تكتيكية متتابعة لكي تجني اسس للتحديث ينعكس على واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي .لذلك فان نجاح تجربة التحديث اليابانية الثانية يعود الى تعاون النخب السياسية والادارية للدفاع عن مصالح اليابان العليا، وذلك عبر نظام شديد من المراقبة القضائية للاجهزة السياسية والادارية والمالية. فعن طريق الرقابة الذاتية والرقابة من داخل الحزب، والعقوبات القضائية التي تنفذ دون وساطة خارجية، استطاعت اليابان الحفاظ على دور اقتصادي فاعل طوال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين، وهي مؤهلة لكي تكون ابرز القوى الفاعلة في عصر العولمة في العقد الاول من القرن الواحد والعشرين. ولعل النخب البيروقراطية اليابانية من افضل النخب في العالم من حيث التجانس الشديد والتضامن الكامل في ما بينها، وروح المسؤولية الوطنية العالية[٤].

((وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عدة اصلاحات فيما يتعلق بالسلطة الدينية وعلاقاتها بالسلطة السياسية. حيث اوضح الدستور الياباني، الذي وضع بعد احتلال اليابان في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦، ودخل حيز النفاذ في ٣ ايار سنة ١٩٤٧ فيما يتعلق بالنظام الديني الاساس للنظام الياباني بعد الحرب العالمية الثانية ومن اهم المبادئ التي نص عليها الدستور ان حرية العبادة او الدين مكفولة للجميع، حيث يحظر لجميع المؤسسات الدينية ان تحصل على أي امتيازات من الدولة كما يحظر عليها ان تمارس أي سلطة سياسية[٥].))

الجدير بالذكر هو ان الاعتماد على الذات، كما اشترطته التجربة اليابانية لانجاح خططها الانمائية، يصعب فهمه خارج اطار التوظيف المستمر للفاعل الانساني. لقد كان الانسان الياباني حاضرا بفاعلية في المواطن الحساسة من التنمية الاقتصادية، ما حدا بالباحث كاوانو كينجي الى القول: (ان تطور العلم والتكنولوجيا في يابان ما بعد الحرب تم تنفيذه تحت اشراف هيئات الحكومة المركزية مثل وزارة التعليم ووكالة العلم والتكنولوجيا)[٦].

((اتسمت التجربة اليابانية في ادارة عملية التنمية بمحورية دور الدولة في كافة مراحل التخطيط والقيادة والقومية لعملية صنع القرار من خلال سياسات تدخلية شديدة المركزية قامت على ادماج الشركات الكبرى في جهازها البيروقراطي. ومع تسعينات القرن العشرين، اصبح دور الدولة يقتصر على التنسيق والتمويل والشراكة والمشورة، وتغيرت نظرة المواطن للحكومة، حيث تراجع مستوى الثقة في الحكومة واجهزتها وتنامت النزعة نحو المبادرة الفردية والعمل الاهلي التطوعي عبر المنظمات غير الحكومية[٧].))

ولقد تم اعادة تشكيل الشخصية اليابانية أي خلق "انسان ياباني جديد" كما قيل وبافكار عدد من المربين والمفكرين التنويريين حول هذه المسالة وارتباطها بعملية تحديث اليابان. وكما يشير البروفسور "ناغاتي مبتيشيو" وظفت الحكومة، بشكل عام، اضخم مواردها في عملية تثقيف اناس يستطيعون خدمة الثورة الصناعية، وقد شددت على اكتساب المعرفة بالتقنيات والنظم والمؤسسات المرتبطة بالاقتصاد والسياسة[٨].

انه التفسير الذي يقدمه بعض الباحثين لسيرورة التحديث في اليابان جدير بالاهتمام. ففي مقالة مهمة للباحثة اليابانية المعروفة (موتوكو كاتاكورا) توضح العلاقة بين التحديث من حيث هو اقتباس لعلوم الغرب

العصرية المتطورة وبين الحداثة من حيث هي استيعاب للعلوم العصرية والمشاركة في الابداع فيها على المستوى الكوني. وهي ترى بحق ان المسالة لا تطرح على مستوى ثنائية قبول او رفض العلوم الغربية، ما دامت اليابان في العقود الاخيرة تحولت الى نموذج تقتدى به في الحداثة بعد نجاحها في تحقيق نهضتها الاقتصادية. ودلت تجربة اليابان على ان عملية التحديث التي يراد منها ادخال العلوم العصرية والتكنولوجيا الغربية الى البلدان الاخرى، لا يمكن ان تحقق الاهداف المتوخاة منها الا بمقدار ملاءمتها للمجتمعات المنقولة اليها، وحفاظا على تراثها الثقافي. فقد نجحت اليابان لانها لم تتخل عن تراثها الثقافي التقليدي، ولم تتبن ايا من المبادئ الغربية لتجعلها قواعد ثابتة في الحياة اليابانية، فاستفادت اليابان من مقولات فلسفية ونظم غربية متنوعة، لكنها لم تتبنها كما هي، بل اختارت منها ما يتلاءم مع مكونات المجتمع الياباني فقط. ونتج عن ذلك ان اليابان حافظت على استمرارية المبادئ الروحية في عملية تحديث من نوع خاص، مع بناء الركائز المادية للمجتمع الياباني على قاعدة الاستفادة الدائمة المتطورة[٩].

فضلا عن ذلك، فقد كان ((لتغير نظرة المواطن الياباني للحكومة واعادة النظر في المجتمع المدني، احد اهم التغيرات التي شهدتها الثقافة اليابانية، لصالح تنامي الاتجاه العام نحو تبني قيم العمل التطوعي والذي تاسس عليه ارتفاع نبرة النقد التي تعرضت لها الحكومة واجهزتها البيروقراطية منذ التسعينات، بما عكس تراجع ثقة المواطن الياباني المفرطة في حكومته، وتنامي النزعة نحو المبادرة الفردية، والعمل الاهلي التطوعي عبر المنظمات غير الحكومية فيما بعد. أي ان ثمة تغير قلل من اعتقاد اليابانيين في الدور المحوري والقوة الخارقة لحكومتهم، وخاصة في تعاملها ازاء المواقف والازمات، مما يفسر النمو المضطرد في عدد المنظمات غير الحكومية. بيد ان السياق المحيط بابعاده السياسية والثقافية والقانونية، ليس هو المجدد الوحيد، فقد استندت منظمات المجتمع المدني في اليابان على تنوع اشكالها، وتعدد مجالات نشاطها، على عدة ركائز استمدت منهما قدرتها على الانجاز والاداء الفعال، لعل اهمها: الديمقراطية الداخلية والتنسيق بشقيه الداخلي والخارجي. هذا علاوة على ما انتهجته من استراتيجيات في الحركة وفي ادارة علاقتها مع الدولة، وما اجادت توظيفه من ادوات لممارسة التاثير السياسي في نظام اتسم لفترة طويلة من تاريخه بالانغلاق وسيادة التقاليد البيروقراطية المركزية[١٠].))

وعليه، فقد احتل المجتمع الياباني الذي تحتل فيه العادات والتقاليد موقفا مهما، دورا بالغ الاهمية في تطوير النظام السياسي الياباني، فمظاهر التقليد تعيش جنبا الى جنب مع مظاهر الحداثة والمعاصرة دون صراع او تناقض في مجالات عدة. وما زال التبشير بالفرادة او الخصوصية اليابانية حاضرا بقوة في كثير من الدراسات الاجتماعية اليابانية. وعلى هذا الاساس، لم يجد النظام السياسي الياباني صعوبة في التوفيق ما بين الانفتاح على التكنولوجيا والعلوم العصرية والحفاظ على القيم الاخلاقية المتوارثة.

وعليه توصلت اليابان الى التقليص الممنهج للسلبيات والمشكلات القائمة والدخول السريع الى مصاف الدول المتقدمة بفضل تنظيم معين للمجتمع قائم على قواعد اخلاقية يجعله يبلغ مستوى القدرة على مواجهة جميع اعبائه بواسطة وسائل تعد منقوصة او قاصرة اجمالا اذا ما قورنت كميا او رقميا بالوسائل التي تقع في حوزة بلدان اخرى نامية والمفيد هنا ان مشكلة التجهيز مرتبطة بقضية الانسان والافكار فالحصيلة الاجتماعية للالات مرتبطة بفعالية وسلوك الفرد الذي يستخدمها فلا بد من ادراك الصلة القائمة بين ارادة وقدرة مجتمع يبني ذاته على قاعدة حضارة وليس على قاعدة منتجاتها وهذا ما يفسر لنا كيف ان اليابان قد نجحت وتفوقت اما العالم العربي فقد ركز نشاطه في عالم الاشياء والمنتجات بدل ان يطبق ضمن النسق البشري والفاعل الانساني ونسق الافكار والروح الجماعية التي تعلم الانسان ان الارادة الصلبة تكشف الامكان الكامن وان المجتمع العصامي الذي يقلع بمجهوده الخاص سيدرك ان القصور الذي يفرضه التخلف في المجال الاقتصادي انما هو نتيجة لتصوره الاشياء ذاتها وسوف يرى طاقاته الذاتية قادرة على تغييركل الظروف في جو يسوده الاخاء والطمانينة ومن ثم يكون التخلف نتيجة لفقدان الفعالية مجتمعيا[*].

المحور الثاني: الاستفادة من النموذج الياباني النظمي عربيا وعراقيا خاصة:

((بانتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، وبعد اطلاق الولايات المتحدة الامريكية قنبلتي هيروشيما وناكازاكي في يومي ٦ و ٨ اب ١٩٤٥، وما ترتب على ذلك من هزيمة ساحقة لليابانيين ونظامهم الامبراطوري وعسكريته الواضحة، واستسلام اليابان للقيود التي فرضها النظام الدولي في

[*]انظر لمزيد من الاطلاع: سلمان بو نعمان ، التجربة اليابانية ،مصدر سبق ذكره ،ص١٥١ـص١٦٠ .

ذلك الوقت ادى ذلك كله الى حتمية مراجعة النظام السياسي تحت ضغوط امريكية مباشرة، وصلت الى حد فرض دستور جديد)) الذي صدر ١٩٤٧. وتحول بذلك النظام الياباني الى النظام البرلماني بعد ان كان نظاما امبراطوريا استبداديا يقوم على الطبيعة الاحتكارية لسلطات الدولة وتمركزها تشريعيا وتنفيذيا في يد الامبراطور[١١].

((وتؤدي القيادة اليابانية دورا فاعلا في صيانة كل من السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. وفي اطار هذا السياق تتاثر هذه العملية برؤية هذه القيادة السياسية وشخصيتها التي عادة ما تتفاعل مع الاوضاع الداخلية السائدة والمناخ العالمي[١٢].))

ويبرز اتجاهان في تحديد الاطراف الفاعلة في عملية صنع القرار الياباني وهما:

١) **الاتجاه التقليدي ويقوم على النظر الى العملية السياسية في المجتمع الياباني على انها عملية "مغلقة" على ثلاثة اطراف للقوى السياسية هي البيروقراطية- جماعات رجال الاعمال والحزب الحاكم.**
٢) **الاتجاه الحديث: ويتميز بالنظر الى العملية السياسية في المجتمع الياباني على انها عملية مفتوحة وتضم بالاضافة الى هذه القوى الثلاث قوى احزاب اقتصادية واجتماعية وان تاثير هذه القوى في عملية صنع القرار يختلف من حالة الى اخرى وفقا لاهمية وموضوع القرار[١٣].**

لقد ساهمت تجربة التحديث اليابانية المعاصرة في بناء دولة يابانية قوية اصبحت عند مطلع القرن الحادي والعشرين تمتلك الكثير من المال والسلطة لابقاء اليابان في واجهة الدول العصرية وهي تطبع القرن الحالي ببعض سمات تجربتها في التحديث الذي يوازن بشكل رائع ما بين الاصالة والمعاصرة. لذلك تنبأ بعض الباحثين بان اشعاع تجربة التحديث اليابانية المستمرة سيكون قويا في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين والذي قد يتحول الى العصر الذهبي لليابان بعد ان اصبحت العلاقات التجارية هي القاعدة الصلبة لتعزيز الروابط بين الدول. وتبحث اليابان اليوم عن موقع لها في النظام العالمي الجديد يجعلها قادرة على تطوير تجربتها المتميزة في التحديث السلمي بما يتلاءم مع متطلبات عصر العولمة. لكنها تشكو فعلا من غياب قيادة سياسية قادرة على اقناع الشعب الياباني بان لديها القدرة على نقل البلاد من حالة التبعية العسكرية والى حد ما السياسية للولايات المتحدة

الامريكية. فبمقدورها ان تكون واحدة من القوى العظمى في النظام العالمي الجديد، وان تكون بموقع الفاعل في الوحدة الاسيوية[١٤].

ويمكن الاشارة، الى ان من الممكن الا تكون اليابان قد اقامت أي علاقة حميمة مع أي من بلدان الشرق الاوسط، لكن في الوقت ذاته لم يحدث أي انشقاق حاد بينها وبين بلدان الشرق الاوسط. وتاسيسا على تلك الوضعية فانه من المؤكد ان بلدان الشرق الاوسط ستظل تنظر الى اليابان كصديق نظري "افلاطوني" أي بمعنى اخر فان اليابان تعيش في عقول الشرق اوسطيين، لكن ليس في قلوبهم[١٥].

ومن جانب اخر، فقد شكل لفترات طويلة، التحدي الداخلي الاكبر في مدى قدرة "الحزب الديمقراطي" على الحد من نفوذ البيروقراطية اليابانية، التي تعتبر الركيزة الاساسية لنهضة اليابان. في وقت اعد البيروقراطيون ملفات خاصة لجميع القيادات السياسية، في المعارضة والسلطة، من اصحاب السجلات الحافلة بالفساد المالي والاخلاقي. وزعماء الحزب المنتصر ليسوا بعيدين عن الفساد ونسبة كبيرة منهم هم من ابناء قيادات سياسية كانت فاعلة جدا في الحزب الليبرالي الديمقراطي المهزوم. فقد تاسس "الحزب الديمقراطي" عام ١٩٩٦ من رحم "الحزب الليبرالي الديمقراطي" الذي ضم على الدوام مجموعات عدة في داخله تتعاون وتتنافس بهدف الوصول الى السلطة. وبالاضافة الى الاشتراكيين الديمقراطيين، دخل الحزب شخصيات كانت تنتمي الى تيارات سياسية عدة تبحث عن دور سياسي بعد ان اغلق الحزب الحاكم في وجهها ابواب السلطة[١٦]. وعلى الرغم من ذلك، فقد استاثرت التجربة اليابانية باهتمام واسع في الخطاب النهضوي المعاصر، في محاولة للمقارنة بين النهضتين اليابانية والعربية[١٧]، حيث ظلت اليابان تصنع الحدث التاريخي صناعة تبحث على الاعجاب والتقدير، فقد انقذت نفسها من فعل "الانقراض الحضاري" الذي لم تنج منه الحضارات العاتية، كما استثمرت انسانها وشبابها في سيرتها النهضوية المركبة، فكان في مستوى الامل المنقذ من حالات الانهيار الاجتماعي والفشل الاقتصادي والصدمة النفسية لمخلفات الحرب العالمية الثانية، حيث استطاع اليابانيون تأسيس التوازن الصعب والدقيق بين النهضة الاقتصادية الشمولية والقيم الايجابية والروحية في التراث التقليدي، الامر الذي انتج معه تركيب مبدع بين قيم الاصالة ومتطلبات الحداثة، من ابرز مقومات النهضة في اليابان منذ اواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين، حاميا بذلك المجتمع الياباني

مـن سـلبيات عصـر العولمـة المتغولـة السـاعية الـى تـدمير التـراث الثقـافي للشـعوب وابـادة الخصوصـيات وتنمـيط العـالم. ومـن ناحيـة اخـرى فالرؤيـة اليابانية تختلف عما هو سائد في الغرب من شكل العلاقة بين الفرد والعائلة، وبين الشركة والعمل والدولة[١٨].

لقد نجحت النهضة اليابانية في اقامة التوازن بين التراث والمعاصرة. وكانت محور كثير من المؤتمرات الثقافية التي انعقدت بين العرب واليابانيين. وهي سمة بارزة في جميع تجارب التحديث الاسيوية التي لم تقيم التعارض بين ايجابيات تراث الماضي وضرورات الانفتاح التام على الثقافات العصرية والتكنولوجية المتطورة من اجل المجتمعات العربية وبناء مستقبل مشرق لشعوبها[١٩].

وعليه، فان الحاجة ملحة اليوم اكثر من أي وقت مضى، الى وعي اهمية "التاسيس العلمي للنهضة" التي دعا لها المفكر سمير ابو زيد في مشروعه الفكري الرائد: (العلم والنظرة العربية الى العالم: التجربة العربية والتاسيس العلمي للنهضة)، اذ لا يمكن لاي مجتمع ان يحقق نهضة حضارية الا انطلاقا من اسس فكرية وثقافية يشترك في تحقيقها وبناها غالبية افراد المجتمع. وهذه الاسس لها مستويات ثلاثة، الاول يعبر عن نظرتنا واعتقاداتنا الاساسية والكلية عن العالم وهو ما يمكن التعبير عنه بمفهوم "النظرة الى العالم" والثاني يعبر عن التصورات العقلية او الفلسفية التي هي مناط التوافق او الاختلاف المجتمعي، والثالث يعبر عن تصوراتنا للاسلوب او الوسيلة التي يحيا من خلالها افراد المجتمع في الواقع، انشطتهم الواقعية وانتاجهم المادي والمؤسسات التي يقيمونها وشبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية[٢٠].

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من احتلال امريكي البداية لاعادة النظر في النظام السياسي الذي نتج عنه هزيمة منكرة لليابان وتدمير للبنى التحتية واستعمال السلاح النووي ضد مدينتين يابانيتين هما هيروشيما ونكازاكي، الى جانب انهيار الوضع الاقتصادي، فكانت سنة ١٩٤٥ نقطة الانطلاق للتجربة اليابانية الجديدة واعادة بناء البنى التحتية للمجتمع الياباني، ورافق ذلك انفتاح اليابان على التكنولوجيا الامريكية والاوربية، والافادة منها وتطويرها بما يخدم المجتمع الياباني[٢١].

((واتسمت التجربة اليابانية في ادارة عملية التنمية بمحورية دور الدولة في كافة مراحل التخطيط والقيادة والتوجيه لعملية صنع القرار من

خلال سياسات تدخلية شديدة المركزية قامت على ادماج الشركات الكبرى في جهازها البيروقراطي. ومع تسعينات القرن العشرين، اصبح دور الدولة تقتصر على التنسيق والتحويل والشراكة والمشورة وتغيرت نظرة المواطن للحكومة، حيث تراجع مستوى الثقة في الحكومة واجهزتها وتنامت النزعة نحو المبادرة الفردية والعمل الاهلي التطوعي عبر المنظمات غير الحكومية[٢٢].))

وتتمتع اليابان والدول العربية والاسلامية بتجربة غنية من التعايش بين الثقافات واحترام التنوع والاختلاف طوال قرون عدة.والامثلة عديدة حيث تنوعت دراسات المستعربين لتغطي شمولية في التاريخ العربي بالاضافة الى دراسات اجتماعية وادبية وثقافية وانثروبولوجية وغيرها .وتعززت مكانة اللغة العربية وادابها في اليابان بفضل الجهود الكبيرة التي بذلها الاساتذة الرواد في كل من جامعتي اوساكا وطوكيو .وساهموا في تنشيط الدراسات اليابانية العلمية عن العالم العربي من طريق تدريس اللغة العربية وادابها وتشجيع الباحثين الشباب على التخصص في مختلف مراحل التاريخ العربي .ففي داخل كل منها زخم هائل من التنوع الانساني والثقافي يساعد على الحوار مع الثقافات الاخرى في زمن العولمة على قاعدة التفاعل الايجابي مع التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية. ومع إن المجتمع الياباني متجانس الى حد بعيد، الا انه يواجه اليوم مسالة التعايش مع الوافدين اليه من جذور ثقافية متنوعة. وتعيش اليابان تحت وطاة عولمة كونية متسارعة، حولت العالم الى قرية كبيرة تتجاوز كل اشكال الانسجام الداخلي المتوارثة عبر التاريخ، فقد اصبحت الخصوصية او التمايز موضع شك بعد زحف التنوع الذي تعيشه الان المجتمعات البشرية. وباتت هذه المسالة موضوعا بحثيا تدور حوله نقاشات فلسفية واكاديمية وسياسية لا حصر لها[٢٣].

ان ما حققه الشعب الياباني في نهضته المعاصرة وتجربته التكنولوجية تدعو الشعب العربي وشعوب الشرق الاوسط الاخرى الى التامل ودراسة هذه التجربة الفريدة لاستنباط الدروس وفهم اسباب نجاح اليابانيين واخفاق دولا اخرى في تجاربها النهضوية. واذا كان الاحتلال قد شكل عاملا مستفزا للشعب الياباني الذي لم يجرب الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية، بل ان اليابان نفسها كانت دولة استعمارية احتلت اجزاءا من دول اسيوية اخرى، فان الشعب الياباني تحدى الاحتلال الامريكي بنفس وسائله

التكنولوجية، وتحولت هذه الدولة الاسيوية الى مركز متقدم للتكنولوجيا في اسيا والعالم، منافسا وبجدارة للتكنولوجيا الامريكية[٢٤].

لقد شكلت التجربة اليابانية للعديد من رواد فكر النهضة والاصلاح نموذجا يختزن الكثير من الدروس والعبر التي ينبغي الافادة منها في مسار البحث عن شروط النهضة الحضارية المنشودة عربيا واسلاميا. ونستحضر في النسق التحليلي لهذه التجربة خلفية (مالك بن نبي) الفكرية وتحليله للنموذج النهضوي الياباني. فوفقا لنظرته، فقد ظلت اليابان وفية لثقافتها ولتقاليدها ولماضيها تتبنى الافكار الغربية المناقضة لقيمها التقليدية. فالفرق شاسع بين تعامل الانسان المسلم مع الغرب، وتعامل الانسان الياباني معه، حيث انه ترك القشور واهتم بالجوهر، فتمكن من استيعاب العلوم الغربية التي تمثل سر شموخ حضارتها دون ان يؤدي به ذلك الى فقدان هويته والسقوط في التبعية والتقليد[٢٥].

ان التكنولوجيا اليابانية هي التي اعطت وزنا جديرا بالاحترام للشعب الياباني على مستوى العالم. ان العراق بظروفه الحالية المعقدة، وبنخبه السياسية والثقافية والاقتصادية بحاجة الى الافادة من التجربة اليابانية في مجال التحديث والتطور، على الرغم من الاختلاف بين المجتمعين الياباني والعراقي في جوانب كثيرة، والاختلاف بين الشخصيتين اليابانية والعراقية، الى جانب اختلاف الوضع الدولي بين الاربعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين. الا ان هناك تشابها في جوانب كثيرة اخرى. ومهما يكن، فان العراقيين يمكن ان يستفيدوا من التجربة الانسانية اليابانية التي استطاعت ان تحول اليابان من اطلال ممزقة الى جوهرة مضيئة ومثالا للتقدم والتكنولوجيا في شرق اسيا والعالم[٢٦].

وحول مدى استفادة العراق من التجربة اليابانية الناجحة، يمكن القول ان ذلك ممكن بهدف التطوير الاداري وتحقيق التقدم من خلال:

١) **التشريعات القانونية: اذ انه من دون التشريع القانوني لا يمكن اجراء أي اصلاح اداري وهذا مرتبط بطبيعة السلطة والفلسفة التي تؤمن بها والبرامج التي تسعى لتطبيقها.**
٢) **قبل تطبيق اسس الادارة اليابانية من الضروري تهيئة البيئة اللازمة لذلك ومكافحة ظاهرة البيروقراطية.**
٣) **تغيير مناهج التعليم بكل مراحله واشاعة حب العمل ابتداءا من النشأ الصغار ليكون التعليم كما في اليابان امتدادا للاسرة والبيت.**

٤) توثيق قنوات الاتصال بين الادارة الحكومية وقادة التغيير في الداخل والخارج للتعرف على التجارب الناجحة او الفاشلة واسباب النجاح والفشل.
٥) نبذ اسلوب المركزية الادارية وما يترتب عليها من اطالة الاجراءات والاعمال وتعميق اللامركزية في الادارة الامريكية، مما يؤثر في الانتاجية والفاعلية في الاداء.
٦) الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات ووسائل الاتصالات على مستوى الدولة.
٧) عقد مؤتمر موسع للخبراء في الادارة والاكاديميين والمهنيين العراقيين مع الجهات الحكومية المسؤولة في الداخل والخارج لمناقشة اصلاح النظام الاداري في العراق بما يحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية وان تكون قراراته ملزمة التطبيق والتنفيذ.
٨) الاهتمام بالموظفين ومعالجة مشاكلهم ومعاناتهم بناءا على النظرية (اليابانية) التي تراعي العمل الجماعي والامن الوظيفي والمشاركة في اتخاذ القرار والتاكيد على الجودة[٢٧].

واستطاعت اليابان بعد سقوط الدكتاتورية العسكرية ان تبني تجربة ديمقراطية حقيقية، وان تحقق فصلا واضحا بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحول الامبراطور الى رمز للنظام السياسي دون ان يكون له أي تاثير واضح على مجريات السياسة الداخلية والخارجية التي تديرها الوزارة المسؤولة امام السلطتين التشريعية (البرلمان) والقضائية[٢٨].

وعليه، فان شعبا يمتلك حضارة عريقة كالشعب العراقي يمتلك موارد بشرية وخبرات طبيعية كثيرة ومتنوعة، يحتاج الى دراسة معمقة لتجارب الشعوب الرائدة التي تسعى الى الحفاظ على الذات مع الانفتاح الكامل على روح العصر وحضارته وثورته الاعلامية والمعلوماتية، وامامنا العديد من تجارب الشعوب التي حققت تقدما في النظم الادارية انعكس على تقدمها الاقتصادي والاجتماعي كما هو حال اوروبا والولايات المتحدة، وفي اسيا استيقظ عملاق كبير هو (الصين الشعبية) التي استطاعت ان تنهض بمؤسساتها الادارية والانمائية لتكون ثالث دولة في العالم من الناحية الانتاجية واستطاعت ان تغمر اسواق العالم بسلعها المنافسة، وفي الشرق العربي برزت عدة دول في هذا المجال ولكن بقدرات محدودة مثل الامارات

العربيـة وقطـر والسـعودية وفـي جنـوب اسـيا حققـت ماليزيـا تقدمـا كبيـرا فـي تطوير انظمتها الادارية[٢٩].

ووفقا لـذلك، فـان هذه التجربـة السياسـية جديرة بالدراسـة والاهتمـام من الدول العربية التي ما زال النظام الاموي على مستوى السياسة هو النظـام السائد الذي تحاول هذه الانظمة البالية الحفاظ عليه، على الرغم من الضغوط الداخلية من النخب المختلفة في الداخل، والضغوط الخارجية التي تستغل هذه الانظمـة لتحقيـق مزيـد مـن التبعيـة السياسـية والاقتصـادية، بحجـة اجبـار هذه الانظمة على اعطاء مزيد من الحريات السياسية. والعراق اليوم بحاجـة ماسـة الى دراسة جادة ومتفاعلة للتجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف استطاعت ان تحقـق التجـانس الاجتمـاعي بـين ابنـاء الشـعب اليابـاني لاعـادة اعمار بلدهم وتحويله الى قلعة تكنولوجيـة فـي شرق اسيا. وفـي كل ذلـك كـان للبيروقراطية اليابانية، والموروثـات الكونفـو شيوسـية ومفهـوم الجماعـة دور بارز في تحقيق التجربة اليابانية المعاصرة وان دراسـة هذه المفـاهيم، وعلـى نحـو مـا هـي البيروقراطيـة وروح الجماعـة، ذات اهميـة كبيـرة لتجربـة اعـادة تشكيل وتاهيل الدولة العراقية المعاصرة[٣٠].

ولقد تم الاهتمام للتوصل الى اتفاقيات مع شركات يابانية في السنوات الاخيرة الماضية في مجالات النفط والصناعة والنقل. فلقد كانـت زيـارة رئـيس الوزراء السابق نوري المـالكي الـى طوكيـو سـنة ٢٠١١ لتعزيـز العلاقـات مـع اليابـان كونهـا مـن الـدول التـي دعمـت العـراق فـي هـذه المرحلـة، اذ اسـقطت الديون المترتبـة علـى العـراق وقدمـت قروضـا لـدعم المشـاريع الخدميـة. حيـث عقـد رئـيس الـوزراء السـابق (نـوري المـالكي) مـؤتمرا صـحفيا قبـل مغـادرة العراق متوجها الى اليابـان انـذاك واكـد "ان زيارتنـا الـى اليابـان تـاتي فـي ظـل الجهـود التـي تبـذلها الحكومـة وعلـى مختلـف المسـتويات مـن اجـل النهـوض لعمليـة البنـاء والاعمـار، منوهـا بانـه "قبـل ايـام كانـت لنـا مفاوضـات موسـعة ومعمقة مـع شـركات يابانيـة انتهـت الـى اتفاقيـات سـنوقعها فـي هـذه الزيـارة" وزاد بـالقول" ان الـوزراء الـذين يرافقـون الوفـد يحملـون معهـم اجنـدات للمشاريع وافاقا سيبحثونها مع نظرائهم من الوزراء والمسؤولين والشركات اليابانية واشـار فـي وقتهـا انـذاك الـى انـه "سيتم توقيـع اتفاقيـات فـي مجـالات النفط والنقل والصناعة ومجالات اخرى وسيكون هناك اتفاق في كيفيـة تمويـل هذه المشاريع مراعاة لظروف العراق المادية والمالية[٣١].

وكان من المفترض في وقتها انذاك، توقيع اتفاقية اقتصادية مهمة، ستفتح افاق جديدة من التعاون الشامل بين البلدين، بحسب ما اكده في وقتها السفير الياباني لدى العراق (سوسومو هاسبيغاوا)، مبينا ان طوكيو تسعى لتكثيف حضورها في العراق بالمجالات كافة، ووصف السفير الياباني زيارة رئيس الوزراء (السابق) انذاك، بانها مهمة وستفتح صفحة جديدة من التعاون الثنائي، لاسيما في مجالات الاستثمار والصناعة والتجارة والصحة. وكشف (هاسيغاوا) عن وجود عشرات المشاريع ستنفذها الشركات اليابانية في حال تم توقيع الاتفاقية الاقتصادية التي قال: (انها تنص على حماية الاستثمارات وتشجيعها وتوسيع التعاون بين البلدين في عدة مجالات، مبينا ان العديد من الشركات تسعى للدخول في السوق العراقية، لاسيما ما يخص قطاعات النفط والغاز وانتاج الطاقة الكهربائية[٣٢].

وفي حينها اعتبرت الحكومة العراقية الاقبال الذي حصل من الشركات اليابانية وغيرها على العراق "رسالة تطمين كل الشركات والباحثين عن فرص الاستثمار"، موضحا ان دخول الشركات العالمية ومنها النفط يعد مؤشرا على حالة الاستقرار (حسب رايها) ومؤشرا كما يتحدث بهذا الكثير من المعنيين بالاستثمار والاعمار بان البيئة العراقية ستكون افضل بيئة استثمارية للباحثين عن الاستثمار والاعمار[٣٣].

وعليه، لابد ان يكون للعرب رؤية استراتيجية في التعامل مع اليابان في القرن الحادي والعشرين. وربما يساعد على تكوين هذه الرؤية وجود مركز عربي للدراسات اليابانية في طوكيو، يساعد صانعي السياسة العرب على فهم ما يجري على الساحة اليابانية، ويدفع في اتجاه تحقيق المصالح المشتركة بين العرب واليابانيين. ويمكن ان يقوم هذا المركز بنشر الدراسات والابحاث التي يعدها الخبراء والمتخصصون في مختلف مجالات الاهتمام المشترك بين العرب واليابانيين، وانشاء قنوات اتصال بين المؤسسات والهيئات العربية العامة في المجالات الثقافية والسياسية والمعلوماتية والمالية والتجارية والصناعية والاقتصادية، وبين مثيلتها اليابانية، وتقديم المعلومات الفنية المتخصصة لصانعي القرار في هذه الجهات من اجل دفع التعاون بين الدول العربية واليابان[٣٤].

الخاتمة

مما تقدم، فانه يصبح بالامكان الاستفادة من التجربة اليابانية وما تقدمه من دروس ودلالات مفيدة على صعيد التحديث السياسي وكما يلي:

١) ان التجربة اليابانية تؤكد امكانية نجاح عملية التحديث التي تتم من اعلى، فعملية التحديث السياسي في اليابان قد اتت من القمة ومن النخبة، ولم تنبثق من الجماهير ودعتمها القيم التقليدية التي تكرس التدرجية في المراتب الاجتماعية والطاعة العمياء والالتزام الصارم.
٢) تعميق التواصل العلمي مع التجربة اليابانية باعتبارها واحدة من اهم التجارب النهضوية الحديثة خارج دائرة التجارب العربية مع ما يتطلبه ذلك من تخصيص اجيال من الباحثين لدراسة هذه التجربة ميدانيا وتشكيل مراكز ابحاث متخصصة تعمل على رصد اتجاهات التطور الجارية الان في اليابان، بالاضافة الى ضرورة رصد ومتابعة الاتجاهات المستقبلية لهذا التطور.
٣) استطاعت اليابان ان توائم بين التقاليد الحضارية للمجتمع الياباني وبين الافكار والمبادئ المعاصرة وخصوصا المؤسسات والتقاليد الغربية في مجال الحياة السياسية بمعنى انها استطاعت ان تحل مشكلة التوازن بين الاصالة والمعاصرة، او بين التقليدية والحداثة في مجال الخبرة والممارسة السياسية وبالتالي فان اليابان تقدم نموذجا يمكن الاستفادة منه في مجال التحديث السياسي والتنمية السياسية.
٤) محاولة اعتماد او صياغة نظرية للادارة تستمد اركانها ومرتكزاتها الاساسية من نظرية الادارة اليابانية وما تتضمنه من مبادئ واسس، استطاعت اليابان من خلالها ان تحقق نجاحا كبيرا في ادارة مؤسساتها الاقتصادية بكفاءة عالية.
٥) الاستفادة من دراسة تاريخ اليابان وحضارتها واصلاحها ونظامها التعليمي لتطوير مناهج التعليم في الجامعات والمعاهد العربية، بما يساهم في بناء احدى اهم المرتكزات السياسية لعملية التنمية الاقتصادية والتحديث السياسي على مستوى الوطن العربي.

وبذلك قدمت التجربة اليابانية العديد من المؤشرات التي تستحق ان نتوقف عندها، ولعل ابرز هذه المؤشرات ما يلي:-

أ) ان اليابان قد نجحت في تحويل الهزيمة الساحقة التي منيت بها في الحرب العالمية الثانية وما رافقها من انكسار نفسي شديد الى دافع جدي لتحقيق انجاز اقتصادي هائل، يعد بحق واحدا من الركائز الاساسية للتجربة اليابانية.

ب) ان التحديث والنمو قد يتحققان بوجود قيادة وطنية واعية، ولكنهما قد يتحققان ايضا بتاثير تدخل اجنبي يسعى الى توجيه المجتمع نحو نمط جديد في مجال البناء الاقتصادي والممارسة السياسية، وهنا لابد ان نتذكر السياسة الامريكية ودورها في بناء التجربة اليابانية وفي تحديد بعض اتجاهات تطورها.

ت) ان التجربة اليابانية قد عبرت عن امكانية الافادة من عناصر التقليدية في تحقيق اهداف التحديث السياسي. حيث ارتبطت هذه العناصر في التجربة المذكورة بمشاعر الولاء والقداسة تجاه الامبراطور وبالاستعداد العالي للبذل والتضحية في سبيل الجماعة وفي سبيل التفوق والتنمية.

ث) ساندت نخبة من كبار الباحثين الحركات التحررية في العالم العربي واقامت صلات مباشرة مع النخب الثقافية العربية وحللت النظم الدستورية ومشكلات التنمية والتعليم والتصنيع والتحديث والتنوع العرقي والطائفي وقضايا المياه والهجرة وتشكل المدن العربية واستقرارالبدو والانتفاضات الفلاحية وغيرها .

ج) درس الباحثون اليابانيون بدقة المشكلات الكبرى التي تعوق بناء الدولة الديمقراطية الحديثة في العالم العربي بسبب هيمنة ذهنية القمع والاستبداد والتسلط الفردي والحزبي واتخذ بعضهم مواقف منصفة من الصراع العربي الصهيوني .

ح) قدمت الدراسات اليابانية صورة موضوعية وايجابية عن الدين الاسلامي .ويتفهم عددمتزايد من الباحثين اليابانيين الاسباب العميقة التي تدفع بعض التيارات والقوى العربية الى التمسك بتعاليم الدين الاسلامي لا بدافع التعصب الديني ومساندة التيارات الاصولية المتطرفة التي ادانتها بشدة غالبية الباحثين العرب بل لبناء نظم سياسية على قواعد حضارية لا يجوز التخلي عنها ورفض كل اشكال التحديث التي تقود الى تغريب كامل والى استلاب الارادة العربية تجاه الغرب . واقام عدد من الباحثين اليابانيين نوعا من التمايز العلمي الدقيق بين الاسلام كدين ومنظومة شرائع ونظم فكرية وبين التوظيف السياسي للدين فطغيان السياسة باسم العصبية الدينية بالمفهوم الخلدوني السلبي لكل من العصبية والغلبة التي تقود الى الفتن الداخلية والنزاعات القبلية والطائفية بين الشعوب العربية .

خ) قدم الباحثون اليابانيون مقولات جديدة ومتميزة تدعو الى اعادة النظر في كثير من المقولات الاستشراقية الغربية السائدة .ونجح الباحثون اليابانيون في تقديم ابحاث علمية دقيقة منصفة وموضوعية تساند القضايا العربية التحررية وتحث الحكومات اليابانية على تنظيم مؤتمرات علمية دورية للحوار العربي –الياباني الذي ساهم في تعميق الروابط مع الباحثين العرب وتصويب صورة العرب والمسلمين لدى الرأي العام الياباني(*).

د) واخيرا فان ما يمكن ان ننهله من التجربة اليابانية ،بان النهضة وعي بالذات من خلال ادراك الشخصية الحضارية ومقومات لذاتها ،فلا نهضة للعالم الاسلامي خارج شرط وعيه بذاته ولا نهضة له دون تحرره من عاتق الاستبداد بوصفه قيدا مستحكما في حركة النهضة والتحرر والذي سعت الثورات العربية الى تفككه فليست فكرة الثورية الجديدة في عمقها الحضاري البنائي سوى حركة تحرير لطاقات الانسان العربي المسلم الابداعية حتى يستعيد دورته الايجابية داخل الحضارة وتنتقل به من انسان الحقوق فقط الى كائن يقدس الحقوق والواجبات معا .

The Japanese political experiment and how can Iraq make use of it

Dr. nagham natheer shukr

Abstract:

. Which is characterized by the political organization at some point after the collapse of the old system with a high degree of liquidity and speed of shifting alliances within and outside the political institutions, and over this case in light of the existence of a vacuum of political and legal, to be able to the new elite to impose constitutional rules and the new legal, and this is known as the conflict between constitutional legitimacy and revolutionary legitimacy. This conflict, in fact, is the focus of the possibility that the revolution replaced a dictatorial regime last.

(*)للمزيد من الاطلاع: انظر بالتفصيل: مسعود ضاهر ،المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة ،دراسات استراتيجية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،العدد١٤٤ ،ابو ظبي ،ط١ ،٢٠٠٩ ،ص٨١-٩١ .

[1] محمد فايز فرحات، نموذج الديمقراطية اليابانية حدود فرض الديمقراطية من الخارج، في: النظام السياسي الياباني، تحرير: هدى متيكسس ونيللي كمال الامير، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٥-٣٦.
[2] مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدرات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٩، ص٣٢٧.
[3] ارزاق فوجل، المعجزة اليابانية، ترجمة د. يحيى زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص٥٠.
[4] مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان ٢٠٠٢، ص٢٥٦.
[5] نيللي كمال الامير، القيم التقليدية اليابانية: برز الخصوصية ومحاولات الدمج عالميا، في: القيم الاسيوية، تحرير: هدى متيكسيس، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٢٠.
[6] ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨٣)، بيروت، ايار/ مايو ٢٠١٠، ص١٣٥.
[7] شادية فتحي، الدولة والنهضة الحديثة في اليابان، في: دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٨٠.
[8] تاكيد كيوكو، ثورة المايجي التي لم تكتمل في التاريخ العقلاني، في: نهضة اليابان: ثورة المايجي ايشين، تحرير: ناغاي متيشور وميغال اوروتشيا، ترجمة: نديم عبدة وفواز خوري، مركز بحوث التجربة الانمائية اليابانية وجامعة الامم المتحدة في طوكيو، ١٩٨٥، ص٢٥٠.
[9] سلمان بو نعمان، التجربة اليابانية: دراسة في اسس النموذج النهوضي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٢، ص ص ١٤٢- ١٤٣.
[10] ناهد عز الدين، المجتمع المدني في اليابان: الدور الداخلي والخارجي، في: النظام السياسي الياباني، تحرير: هدى متيكيس ونيللي كمال الامير، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٣٠.
[11] جمال علي زهران، عملية صنع السياسة في اليابان: قرار ارسال قوات يابانية الى العراق انموذجا، في: النظام السياسي الياباني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٣- ٨٤.
[12] محمد ابراهيم الدسوقي، دور القيادة اليابانية في صياغة السياسة الداخلية دراسة لرئيس الوزراء الياباني كويزومي في النظام السياسي الياباني، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.
[13] خليل توفيق درويش، صنع القرار في المجتمع الياباني، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٨)، ابريل ١٩٨٧، ص١١٢.
[14] مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.
[15] سونوكو سونایاما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، مركز الخليج للابحاث المعرفة للجميع، الامارات العربية المتحدة،ط١، ٢٠٠٤، ص٨٣.
[16] مسعود ظاهر، اليابان: انتخابات ٢٠٠٩، انقلاب تاريخي قد لا يستمر، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، العدد (٢)، نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص٣٠.
[17] سلمان بونعمان، التجربة اليابانية: دراسة في اسس النموذج النهضوي، مصدر سبق ذكره، ص١١.
[18] المصدر السابق، ص٣٣.
[19] مسعود ضاهر، المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة، دراسات استراتيجية مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (١٤٤)، ص٧٢.
[20] سلمان بو نعمان، التجربة اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩- ١٩٠.
[21] محمود عبد الواحد محمود، التجربة اليابانية، رؤية عراقية، سلسلة كتب ثقافية، بيت الحكمة العراقي، العدد (٢٠)، بغداد ٢٠١٣، ص١٤٦.
[22] جابر عوض، دولة الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الاسيوية، مدير الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٨٠.

[23] مسعود ضاهر، المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٥- ٧٦.
[24] محمود عبد الواحد محمود، التجربة اليابانية: رؤية عراقية، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٩- ١٦٠.
[25] سلمان بو نعمان، التجربة اليابانية: دراسة في اسس النموذج النهضوي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٤- ١٤٥.
[26] محمود عبد الواحد محمود، التجربة اليابانية: رؤية عراقية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.
[27] محمد شلش العكيلي، ما السر في نجاح تجربة اليابان بعد انهزامها في الحرب العالمية الثانية، موقع جريدة البينة. من الانترنت:.www. Alba1/1/nq. Com
[28] محمود عبد الواحد محمود، التجربة اليابانية: رؤية عراقية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.
[29] محمد شلش العكيلي، ما السر في نجاح تجربة اليابان بعد انهزامها في الحرب العالمية الثانية؟، مصدر سبق ذكره، ص٣.
[30] محمود عبد الواحد محمود، التجربة اليابانية: رؤية عراقية، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦٠- ١٦١.
[31] المالكي يعلن التوصل الى اتفاقيات مع شركات يابانية، جريدة الصباح، العدد (٢٣٩٥)، تاريخ ٢٠١١/١١/٢١.
[32] التعاون الاقتصادي على جدول اولويات زيارة المالكي لطوكيو اليوم، جريدة الصباح، العدد (٢٣٩٤)، التاريخ ٢٠١١/١١/٢٠.
[33] المالكي يعلن التوصل الى اتفاقيات مع شركات يابانية، جريدة الصباح، العدد (٢٣٩٥)، ٢٠١١/١١/٢١.
[34] للمزيد من التفاصيل: انظر: احمد بهاء الدين قنديل، اليابان الجديدة... اعادة التفكير في الدور الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، المجلد (٤٢)، يناير ٢٠٠٧، ص١٠٠.